إعادة البناء الفلسطيني

بروفيسور عبد الستار قاسم

2006/2/10

الكثير من العمل والسهر والجد والتعب في انتظار القادة الجدد للشعب الفلسطيني ذلك من أجل إعادة بناء الأنسجة الأخلاقية والاجتماعية والثقافية للشعب الفلسطيني، وإعادة ترتيب الهياكل المختلفة للنشاطات الإدارية والاقتصادية والمالية والعلمية. يصعد القادة الجدد وأمامهم مهمات ثقيلة وأعباء شاقة، وتركة لا يحسدون عليها. أقدم هنا بعض الأفكار التي قد تفيد في عملية إعادة البناء وتطوير القدرة على الحشد الجماهيري:

أولا: من المهم ألا نقع في الأوهام فنظن أننا دولة أو حكومة حقيقية. نحن تحت الاحتلال وبإمكان أي جندي صهيوني أن ينتهك حرمة مؤسساتنا التي قد ندعي أنها سيادية، وبإمكان أي مجندة أن تشبح رئيس الوزراء على الحاجز، وبإمكان إسرائيل أن تمنع رئيس السلطة من الحركة. جميل أن يكون لدى الإنسان أمل لما في ذلك من قوة دفع نحو الإنجاز، أما الأوهام فتقود المرء إلى الاسترخاء موهما نفسه أنه حقق المبتغى.

ربما يجوز لنا تسمية الهيئة الإدارية التي ستدير البلد بالحكومة، وتسمية أعضائها بالوزراء، لكن هذا لا يعكس الحقيقة التي تواجهنا كل يوم والمتمثلة بالحواجز والاجتياحات ومصادرة الأراضي والإهانات، الخ. وربما من الضروري من أجل المحافظة على كرامة رئيس وأعضاء الهيئة الإدارية ألا نسميهم وزراء، لأن التناقض بين الانطباع العالمي الذي تفرضه الكلمة والحقيقة المرة على الأرض لا تخفى على ملاحظة طفل يرقب الحواجز. طبعا اعتاد بعضنا على تسميات كبيرة مثل فخامة الرئيس وسيادته، والحرم السيادي الفلسطيني، ودولة رئيس الوزراء، لكنني أعتقد أن المعرفة بالذات والواقع تساهم في تعزيز نشاط الإنسان نحو التغيير واستبدال الواقع. قناعة المرء بأنه لم يصل إلى هدفه تدفعه إلى بذل المزيد من الجهد. أما ذلك الذي يظن أنه قد وصل القمة فما عليه إلا أن ينام الليل الطويل.

ثانيا: هناك أنواع مختلفة من القيادة وذلك وفق المنطلقات والعقائد والأفكار التي تحكم السلوك. هناك قيادة القدوة التي تعمل دائما على ضرب المثل الأعلى للناس ولو على حساب راحتها. هذه قيادة نادرة في التاريخ، لكن الظروف القاسية تتطلبها دائما. تتطلب الظروف القاسية تضحيات من الناس، وإذا لم يكن القائد أول المضحين فإن جماهيره لن تكون حريصة على تنفيذ أوامره وشعاراته أو على التعاون معه. ربما يكون القول بأن الناس على دين ملوكها صحيحا إلى حد كبير. إذا كان القائد من الهمل الشهوانيين فإن الشعب سيغرق بالفساد، وإذا كان من الحريصين على قوت الناس وأعراضهم فإن الشعب سيتحلى غالبا بصفاته.

إنما نتذكر أن القائد العظيم سيلاقي الصعوبات مع شعب من الكسالى، وربما يتعرض للقتل؛ وأن الشعب العظيم لا يمكن أن يستكين لقائد مهمل. ولهذا لا بد أن يحرص القائد الفذ على الرقي بشعبه من أجل أن يكون قادرا على الإنجاز. وحتى يتمكن من ذلك، لا بد له أن يعزز الفضائل الأساسية لدى الناس والمتمثلة بنفي الذات والعمل الجماعي والتعاون المتبادل وتقدير قيم العمل والعلم، والحرص على العهد والوعد.

الأخلاق الإسلامية تقيم قيادة يقتدي بها الناس، لكن من المهم وضوح هذه الأخلاق لدى القائد لكي ينطلق بالناس إلى الأمام. وحتى لا نخدع أنفسنا، مهمة تثبيت الأخلاق الإسلامية في سلوك الناس ليست عملية سهلة. هل من السهل إقناع الناس بأن رمي النفايات في الشارع ليس من الإسلام،

وأن الاعتداء على المصلحة العامة أشد خطرا على الأمة من التقصير في الطقوس؟ الفن القيادي سيجعل المهمة ممكنة.

ثالثا: لنا في تفسير الفلسفة السياسية لمجريات التاريخ ما يساعد على فهم مسيرة التقدم وتحقيق الإنجازات على مختلف المستويات المادية والمعنوية. ناقش الفلاسفة هذه المسألة عبر التاريخ، وما زالت تستحوذ على الرؤى الإستراتيجية للتغيير الإيجابي وعملية البناء، وقدمت الأديان طروحات مميزة نحو إقامة أمم متكافلة متضامنة تستند أساسا على معايير أخلاقية موحى بها، وركز بعضها وعلى رأسها الدين الإسلامي على النواحي العملية في البناء الأخلاقي أكثر مما ركز على الشعائر والطقوس. تقول الفلسفة بأن هناك أرضية أخلاقية للتقدم، وإن حصوله مرتبط بتوفرها. إن لم تتوفر مقومات أخلاقية معينة، فإن التقدم يبقى أسيرا للتطور التاريخي الموضوعي، ولن ينتقل إلى التطوير التاريخي الذاتي الذي يدفع بقوة وعن سابق وعي نحو مستويات أعلى وأرقى من الأداء الإنساني. الأمم الحية لا تبقي تقدمها ضمن التطور الموضوعي للتاريخ، وإنما تختار السير في الدفع الذاتي الواعي لتحقق خطوات متسارعة من الرقي في مختلف الميادين.

يتطلب التقدم قيما أخلاقية تتناسب مع الطموح. إنه يتطلب النشاط والحيوية والعمل الجماعي والتعاون المتبادل والحرص على الوقت والوفاء بالعهد والوعد والالتزام بالأمانة والدفاع عن الحقوق والقيام بالواجب وإقامة العدل، الخ. إنه لا يتحقق أبدا مع وجود قيم متدنية مثل الكذب والكسل والخيانة والنميمة وإهدار الوقت والاعتماد على الآخرين والرهبنة والكهنوتية. تحقق الأمم تقدما إذا قررت الاعتماد على سواعد أبنائها وتعزيز قيم العطاء، أما الأمم التي تختار الاعتماد على الآخرين والبقاء على فراش الاسترخاء والشهوة فتبقى مستغرقة في التخلف والذل والهزائم.

رابعا: لننتبه أن التركيبة الإدارية القائمة الآن في الضفة الغربية وقطاع غزة تتناسب مع متطلبات الاعتراف بإسرائيل والصلح معها. إنها إدارة من أجل التعايش مع الاحتلال والذي لا يخلو من الأمل بحل بعض المشاكل العالقة على مستوى الضفة وغزة. هذه التركيبة أو الهيكلية لا تتناسب مع فكرة التحرير أو استعادة الحقوق الفلسطينية بشكل كامل. إنها هيكلية مكشوفة تماما وتعمل فوق الأرض بطريقة رسمية وعناوين واضحة وبدون امتداد شعبي يتميز بالحشد الجماهيري والمهني. وهي بالتالي يسهل ضربها وتعطيلها مما يؤدي إلى تعطيل الكثير من النشاطات اليومية للشعب الفلسطيني.

من المهم أن نلاحظ أن التركيبة الإدارية تتبع فلسفة الحكم أو نظرات القائمين على إدارة شؤون الناس. إذا كان الحكم اشتراكيا، على سبيل المثال، فإن الإدارة تأخذ نمطا منسجما مع الطرح الاشتراكي، وإذا كان رأسماليا فإن الإدارة تتبلور بانسجام مع مبادئ الرأسمالية. فلسفة التحرير تختلف عن فلسفة التفاوض، وتبعا لذلك تختلف فلسفة الإدارة.

في ظل قيادة حماس التي تصر على الحقوق الفلسطينية، لا بد من إعادة ترتيب الهيكلية الإدارية بحيث يتم التزاوج بين البعدين الرسمي المكشوف والبعد الجماهيري. من المطلوب تقليص عدد المكاتب الرسمية الغرفية، وتحويل الموظفين إلى عمل مكتبي غير غرفي؛ أي من الممكن أن يكون في الحي أو المنزل أو المسجد القريب. هذا ضروري من أجل الاستمرار في العمل الإداري تحت الظروف الطارئة. ثم من المهم، وبسبب فائض الموظفين في مختلف الدوائر، أن تكون هناك إدارة أولى، ومن ثم إدارة مساندة يمكن أن تتولى المسؤولية الأولى في حال حدوث أي خلل في الإدارة الأولى.

لا بد أن نتذكر دائما أن الاحتلال عبارة عن ظروف استثنائية يفرض علينا حلولا استثنائية إبداعية.

لكن القضية التي تبقى في غاية الأهمية هي القضية الإنتاجية التي يمكن أن تستوعب أعدادا كبيرة من الموظفين الفائضين ومن العاطلين عن العمل. الإدارة تعمل جيدا عندما تكون وليدة الطاقات الإنتاجية للمجتمع، وهي بذلك تستطيع أن تستوعب الأعداد المتزايدة. على "الحكومة" الجديدة أن تشتري عشرات الآلاف من الفؤوس والأدوات وآليات الجرف، وعليها أن تختبر قدرات أعضائها على حفر الأرض وزراعة الشجر والسير تحت المطر الغزير والسهر على صحة الأبقار والغنم وحمل هموم الناس من مواقعهم. التوسع في الإنتاج يفرض التوسع في الإدارة.
من المهم أن تأخذ قطاعات واسعة من الموظفين شكل اللجان الشعبية. أعضاؤها موظفون ويحصلون على رواتبهم، لكن عملهم يبقى بين الناس بقدر المستطاع. وهنا تبرز أهمية التقنية الحديثة مثل الشبكة الإليكترونية في استمرار العمل الإداري بعيدا عن الموقع المؤسسي المباشر.
نحن ندرك أن استمرار عمل الأجهزة المختلفة يبقى مرتبطا إلى حد كبير بالهيمنة الكهربائية التي يفرضها الاحتلال. طبعا هذا يفيقنا على نقطة جوهرية وهي أن الاحتلال يستطيع أن يعيدنا إلى الحياة البدائية إذا قرر قطع الكهرباء. المعنى أن علينا السعي حثيثا نحو إيجاد حلول.
خامسا: من الحيوي التمييز بين الأمن الوطني والأمن المدني. نحن تحت احتلال، والسلطة القائمة هي سلطة تحت سمع وبصر الاحتلال. السلطة لا تستطيع من قبيل التخطيط الأمني السليم أن تعمل في المقاومة كسياسة معلنة وتقوم على تنفيذها. ولهذا من المفروض النظر إلى السلطة على أنها إدارة شؤون الناس اليومية، ولا ينظر إليها على أنه الأداة الإستراتيجية التي ستواجه الاحتلال. هي بإمكانها تعزيز البعد الاستراتيجي من خلال الحشد والتثقيف والتوعية ونشر الحق والعدل بين الناس، لكنها لا تستطيع المباشرة في تطوير الصواريخ.
من هنا أرى أن الأمن المدني فقط يجب أن يكون بيد السلطة، أما الأمن الوطني فهي لا تقوى على تأمينه ويجب أن يكون بمعزل عنها مؤسسيا وإعلاميا. للسلطة أن تطور جهاز شرطة قوي يستطيع فرض القانون على الجميع والمحافظة على الأمن المدني للناس. المقاومة الفلسطينية لا تتدخل إطلاقا بالأمن المدني ولا بشؤون الناس اليومية. تنحصر مهام المقاومة بمواجهة الاحتلال، وتبقى سرية تماما. وإذا كان للمقاومة أن تكون على كفاءة عالية فإنه من المفروض أن تتشكل غرفة عمليات سرية مشتركة من مختلف فصائل المقاومة، وأن تكون منفصلة عن الأجهزة المدنية، وأن تنأى بنفسها عن النشاطات المدنية والدولية. العمل المقاوم الآن يعاني من بعض المشاكل الخاصة بالتنسيق والمساندة والرؤية الإستراتيجية، ومن الضروري التغلب عليها.
أما الطخيخة فعبارة عن آفة أوقعت الساحة الفلسطينية بفوضى أمنية دفع ثمنها الناس جميعا. السلاح العلني في بلادنا هو سلاح خائن، أو على أفضل تقدير سلاح جاهل. إنه سلاح غير مطارد من الاحتلال، بل يحصل على تغذية من الاحتلال.
لا يتسع المجال هنا للخوض في تفاصيل، لكن المهمات أمام القيادة الجديدة كثيرة جدا ومتنوعة ومنها ما هو خطر جدا. نحن الآن بحاجة إلى الإبداع، وإلى كل العقول المفكرة التي يمكن أن تقدم حلولا غير تقليدية لهموم غير مألوفة عالميا. يخطئ من يظن أننا نستطيع أن نستورد الأفكار وآليات التنفيذ، لأن حالتنا فريدة، ونحن من المفروض أن نشكل المرجعية التاريخية لكل الأمم التي يمكن أن تواجه أحوالا شبيهة بأحوالنا. يجب أن نتسلح بالمعرفة وسعة الأفق والتفكير العلمي والهدوء والقدرة على التخطيط والعزيمة القوية والاتكال على الله.